الدينار الكويتي	1 KD
3.243	
3.088	
2.570	

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
7.331	7.859	6.672

تقرير اقتصادي

سحب الجناسي يفتح الأبواب للاقتصاد الأسود!

- يعاكس سياسات «المركزي» الهادفة إلى التوسع في الشمول المالي... ويحرج الكويت أمام «فاتف»
- مؤسسات الدولة مرتبكة في معالجة التداعيات... ولا آلية للتعامل مع حقوق الفئة الجديدة والتزاماتها
- رجعية العقوبة في التعامل مع ما هو متاح حالياً كمحظورات مستقبلاً سلوك طارد للثقة والاستثمار

محمد البغلي

اتخاذ إجراءات دفاعية كتسييل الأصول مثل الأسهم والودائع والعقارات وسحب «الكاش» تضغط على الأمان المالي في الاقتصاد

أي جهة اقتصادية أو مالية في البلاد لم تصدر أي تعميم يوضح آلية التعامل مع التزامات وأملاك المسحوبة جنسياتهم أو حجمها وتأثيراتها على الاقتصاد

بينما تستمر عمليات سحب وفقد الجنسية الكويتية بما تجاوز 10 آلاف حالة حتى الآن - معظمهم من النساء المجنسات وفق المادة 8 من قانون الجنسية الكويتية - تتصاعد المخاطر الاقتصادية فيما يتعلق بتقلُّص دائرة الشمول المالي، أو ما يُعرف بـ «نمو الاقتصاد الخفي» خارج المنظومة الرسمية بكل ما يوفره هذا السلوك من مخاطر ذات طابع مالي وأمني، عبّرت عن بعضها تقارير مجموعة العمل المالي الدولية «فاتف».

ويمكن تعريف الاقتصاد الخفي أو «الاقتصاد الأسود» بأنه كل ممارسة مستترة غير مقيدة في المنظومة العامة للدولة تؤدي في النهاية إلى تعاملات مالية أو خدمية غير مشمولة ضمن إحصاءات الحكومة، ولا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وفيها جوانب سرية أو غير معلنة، وفي النهاية تفضي أو تساعد في أن تكون - ولو بغير قصد - قناة للجرائم المالية خارج النظامين المالي والمصرفي.

وبنظرة على البيانات الرسمية للاقتصاد المحلي، فإن إجمالي ودائع القطاع الخاص في البنوك الكويتية حتى نهاية أكتوبر 2024 بلغ 39 مليار دينار؛ 55 بالمئة منها للأفراد، أي ما يقارب 21 ملياراً، وقيمة سوقية لبورصة الكويت تناهز 43 ملياراً يشكّل الأفراد ثاني أكبر مكونات التداولات فيها، بنسبة تصل إلى 40 بالمئة من حجم التعاملات في السوق، وسوق عقار متنوع التقييمات بين تجاري واستثماري وسكني تراوح قيمته بين 50 و60 ملياراً، فضلاً عن استملاكات الأراضي الصناعية والتجارية والأمن الغذائي، مع الأخذ بعين الاعتبار تصاعد عمليات البطاقات المصرفية في التعاملات بالسوق، لتتجاوز حتى نهاية الربع الثالث 2024 أكثر من 11.9 ملياراً من نحو 35 ملياراً هي جملة التعاملات والتحويلات والمصروفات داخل الكويت أو خارجها، وبالتالي، فإن شيوع خطر سحب الجنسية من مئات أو عشرات الآلاف من المواطنين هو أمر محفز لسلوكيات «دفاعية» لدى من يتعرّضون لهذا الخطر، حيث يغلب لديهم توجهات تسييل الأصول، كالأسهم والودائع والعقارات وسحب «الكاش» أو استخدامه في التعاملات خارج المنظومة المصرفية، أو تحويل الأموال الى خارج البلاد، لتلافي حجزها أو تقييد الحسابات المصرفية، وهذه سلوكيات تضغط على الأمان المالي في الاقتصاد وتخفض جاذبيته.

شمول و«فاتف»

ولا شك في أن مجرد الحديث عن وجود فئات بمئات الآلاف من المواطنين تصل أعدادهم إلى ثلث أو نصف الكويتيين هو أمر بالغ الخطورة ليس فقط اجتماعياً أو سياسياً، إنما أيضاً مالياً واقتصادياً، وقد يؤدي إلى حركة مربكة بمليارات الدنانير في قطاعات الأصول والنقد والتعاملات، فكيف إذا تحوّل الحديث إلى حالة شبه عامة تستهدف تسييل أو تحويل 5 أو 10 مليارات دينار مثلاً، كإجراء دفاعي قبل اتخاذ إجراءات بسحب الجنسية وما يترتب عليها من نتائج كوقف الحساب المصرفي أو التعامل التجاري، لحين الدخول في «مجهول» سياسات الجهاز المركزي لـ«البدون»، وهو أمر في أبسط نتائجه يقلّص دائرة الشمول المالي التي يسعى بنك الكويت المركزي لتعميمها، حيث يصل أفراد المجتمع كافة، فضلاً عن الشركات، بغضّ النظر عن مستوى الدخل أو الوظيفة، الى الخدمات التي توفرها المؤسسات المصرفية والمالية، فضلاً عن كونه في نتائج أكبر على البلاد وسمعتها المالية يعزز من دائرة الاقتصاد الخفي أو الأسود، والذي حذّرت منه «فاتف» فيما يتعلق بارتفاع التعاملات النقدية في السوق التجاري، بما يسهل التلاعبات والبيئة السهلة أو الرخوة للجريمة المالية.

ارتباك وتناقض

ولعل الارتباك وعدم الوضوح الذي شهدته أجهزة الدولة عقب إجراءات سحب الجنسية من آلاف المواطنين والمواطنات ساهم في رفع درجة القلق تجاه الأموال والأصول، فرغم التعهدات الرسمية باستمرار صرف الرواتب ومعاشات التقاعد والمزايا المالية كافة لمن سحبت جنسياتهم وفق المادة الثامنة، وهي الشريحة الأكبر من فئات السحب، فإنه تبيّن لاحقاً أن صرف المعاشات التقاعدية يتطلب قانوناً خاصاً، والرواتب للموظفات من هذه الفئة تحتاج إلى عقود مختلفة عن العقود الحكومية السابقة، فضلاً عن وقف وزارة الشؤون صرف المساعدات الاجتماعية عن المسحوبة جناسيهم، وهذه كلها تُناقض التعهدات الحكومية باستمرار صرف المزايا المالية عن شريحة النساء، بل إن الربكة في التعاطي مع الملف وصلت الى الإعلان عن متطلبات «براءة الذمة» من 14 جهة حكومية لصرف «بطاقة البدون» من الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية، ثم إلغاء الإعلان لـ «وضع تصوّر جديد يهدف إلى تيسير الإجراءات المطلوبة للحصول على البطاقة الجديدة»، كما ورد في البيان الرسمي للجهاز.

لا شهادة ولا تعميم

وما يشير الى ربكة أجهزة الدولة في إدارة تداعيات ملف المسحوبة جنسياتهم، هو أنه لم تصدر أي جهة اقتصادية أو مالية في البلاد، سواء كان بنك الكويت المركزي أو التأمينات الاجتماعية أو هيئتا الصناعة أو أسواق المال، وغيرها من الجهات والهيئات الحكومية، أي تعميم من شأنه أن يوضح التعامل مع التزامات وأملاك المسحوبة جنسياتهم أو حجمها وتأثيراتها على الاقتصاد والسوق المحلي؛ سواء كانت قروضاً أو ودائع أو رهونات أو إيجارات أو غيرها، الى جانب آلية التعامل مع الأملاك الخارجية لهذه الفئة المستحدثة، وهو ملف يزداد حساسية كلما ارتفع عدد الفئات التي يشملها سحب الجنسية.

متاح ومحظور

وفي الحقيقة، فإن أكبر مشكلة في ملف سحب الجنسية هو ما يتعلق بـ «رجعية العقوبة»، أي تطبيقها بأثر رجعي على النساء الحاصلات على الجنسية الكويتية من دون تزوير أو ازدواجية، وهو أمر فضلاً عن كونه يمسّ مراكز قانونية مستقرة وله آثار اجتماعية سلبية، إلا أنه أيضاً يروج لصورة سيئة بشأن آليات تطبيق القانون على أي مستثمر يريد وضع أمواله أو أعماله في الكويت، فرجعية العقوبة تعطي صورة ضبابية تجاه المستقبل لدى أي مستثمر بإمكانية الرجوع للتعامل مع ما هو متاح حالياً كمحظورات مستقبلاً، وهو أمر مربك، ومجرد أن يصبح انطباعاً عاماً من شأنه أن يكون سلوكاً طارداً يحرم البلاد من الكثير من الأموال أو الأعمال والأنشطة، وهذا بلا شك يخالف ويعاكس جميع خطابات «الإصلاح الاقتصادي الحكومي» المتكررة.

انشغال واستحقاق

في النهاية، فإن آخر ما تحتاج إليه الكويت اليوم هو أن تنشغل بقضية ليست ضرورية وغير واضحة المعالم، كموضوع تداعيات سحب الجنسية التي تحتاج إلى تعامل محترف، يعرف كيفية تحديد الفئات المخالفة، وآلية التعاطي المالي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني معها، بعد التأكد من وجود جريمة من عدمه، فالبلاد أمامها تحديات واضحة في قطاعات متعددة هي أكثر استحقاقاً من أي ملف آخر، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد والتعليم وسوق العمل والمالية العامة والخدمات، وكل ما له علاقة بالاستدامة والمستقبل.

آخر ما تحتاجه الكويت أن تنشغل بقضية غير واضحة المعالم كتداعيات سحب الجنسية فالبلاد أمامها تحديات واضحة تتعلق بالاستدامة والمستقبل

albaghli74@gmail.com

«الجنسية» ترفع درجات مخاطر شركات الأفراد والشخص الواحد

محمد الإتربي

كشفت مصادر مصرفية أن طلبات الائتمان المتوافرة وفقاً لخريطة النشاط الاقتصادي تصل إلى ضعفين إلى ثلاثة أضعاف التباطؤ النسبي المتوقع في التسهيلات الاستهلاكية والشخصية التي قد تشهد تدقيقاً ومراجعات وانتظاراً أطول تنعكس على مستويات النمو، مبينة أن المرحلة الراهنة تفرض تغيرات في استهداف الشرائح، حيث يتم خفض نسب وأوزان الأفراد والاتجاه للكيانات المؤسسية الكبرى التي لا ترتبط بأفراد.

ونبهت المصادر إلى رفع درجات المخاطر بالنسبة لشرائح من الشركات، أبرزها شركات الأشخاص ذات المسؤولية المحدودة والشخص الواحد التي أساساً كانت تحاط بهامش من المخاطر لدى القطاع المصرفي، موضحة أنه مهما كانت هذه الشركات تشغيلية وناجحة وتتمتع بقوة مالية فإنها تبقى محملة بمخاطرة المركزية والاعتماد المطلق على شخص واحد، ما يفقدها ضمانة الاستدامة والاستمرارية عند أي منعطف.

ومع المستجدات الطارئة حالياً على الساحة فيما يخص مراجعات تخص الأفراد على صعيد وضع إجراءات سحب الجنسية، وانطلاقاً من رفع درجات المخاطر لكل التسهيلات ذات الصلة بالأفراد مباشرة أو بالكيانات الفردية المرتبطة، أكدت المصادر ضرورة البحث عن بدائل وخيارات أوسع أمام المصارف.

في الإطار ذاته تشدد المصارف على أن التحولات التشغيلية في السوق جزء من العمل الاعتيادي، الذي يتبدل بشكل مستمر حسب المتغيرات، مؤكدة أن المتغير الطارئ لن يكون له تأثير يذكر، أو تأثير جوهري كبير، حيث يمكن تعويضه وتقليص آثاره في ظل وفرة البدائل والنشاط الاقتصادي على أكثر من جبهة.

«كوفيبك»: موافقات لتصفية «بتروبردويل» في أستراليا

الشركة تقوم دورياً بدراسة المبادرات مع الشركاء لتقنين المصروفات الرأسمالية

أشرف عجمي

ذكر مصدر نفطي مطلع، أن الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «كوفيبك» تسعى إلى تطوير وتحسين محفظة الأصول الحالية لها، لتعظيم قيمتها في كل مناطق العمليات التي تتواجد بها.

ولفت المصدر إلى أنه في هذا الإطار قامت الشركة ببيع كامل حصتها وأصولها في النرويج لشركة PGNIG، وأنه تم الانتهاء من إجراءات البيع بعد الحصول على موافقة السُّلطات النرويجية.

في السياق ذاته، قال المصدر، إن الشركة أعلنت التخلي عن الحقلين الاستكشافيين W-39- وWA-530- في أستراليا، كما قامت بالتسليم الرسمي لامتياز شمال بردويل، والحصول على الموافقات اللازمة لتصفية شركة بتروبردويل، ما أدى إلى تخفيض التكاليف.

على صعيد آخر، أشار المصدر إلى أن الشركة انتهت من حفر البئر التقييمية الثالثة 3-Lang Lobah بنجاح في مشروع -4108 SK بماليزيا. كما تم تعديل مؤشر السعر المرجعي للغاز المسال الطبيعي من 40 إلى 60 في المئة، ما ساهم في تحسين اقتصاديات المشروع، ومازالت المفاوضات جارية مع المشغل والحكومة الماليزية لتحسين حوافز المشروع للمُضي قُدماً في مرحلة التطوير.

وأضاف أن الشركة تقوم دورياً بدراسة المبادرات المحتمل تطبيقها مع الشركاء في إطار تقنين المصروفات الرأسمالية، التي من شأنها تحسين اقتصاديات مشاريعها، فضلاً عن أن «كوفيبك» تعمل بشكل قوي لتعزيز محفظة الشركة العالمية، من خلال اختيار المشاريع المجدية التي تسهم في تحقيق ذلك الأمر.

تقرير أسواق المال الخليجية الأسبوعي

تباين مستمر في أداء المؤشرات للأسبوع الثاني على التوالي

«تاسي» يخترق مستوى 12 ألف نقطة مجدداً و«القطري» يحقق نمواً كبيراً و«الكويتي» يكتفي بنسبة 0.57%

علي العنزي

استمر التباين في أداء مؤشرات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، للأسبوع الثاني على التوالي، إذ ربحت 3 مؤشرات وخسرت 4، كمحصلة أسبوعية للأسبوع الثاني من الشهر الجاري، وقبل إقفال الدفاتر السنوية بأسبوعين فقط، وتصدّر الرابحين مؤشر السوق السعودي الرئيسي «تاسي»، إذ حقق ارتفاعاً بنسبة 1.40 بالمئة، تلاه مؤشر سوق قطر المالي بنمو مقارب وبنسبة 1.32 بالمئة، وسجل مؤشر بورصة الكويت العام نموا وسطا بنسبة 0.57 بالمئة، بينما خسر مؤشر سوق البحرين المالي نسبة كبيرة كانت 1.46 بالمئة، وكان الأكثر تراجعاً فيما كانت بقية الخسائر مقبولة نسبياً، إذ عاد مؤشر مسقط للاتجاه الهابط وفقد نسبة 0.56 بالمئة وبنسبة قريبة تراجع مؤشر سوق دبي كانت 0.51 بالمئة، واستقر مؤشر سوق أبوظبي المالي على مستواه السابق، وفقد نسبة طفيفة جداً هي 0.01 بالمئة فقط.

ومال أداء المؤشرات الأميركية الرئيسية إلى التباين كذلك خلال الأسبوع الماضي، إذ تراجع داو جونز بنسبة 1.8 بالمئة وإس آند بي بنصف نقطة مئوية، بينما ربح ناسداك نسبة نصف نقطة مئوية، واستقر الذهب على مكاسب محدودة بعُشري النقطة المئوية، بينما قفز النفط بنسبة كبيرة اقتربت من 5 بالمئة، بعد أن بلغ برنت مستوى 74.5 دولاراً للبرميل على وقع تحفيز الاقتصاد الصيني وقرار «أوبك بلس» بتأجيل زيادة الإنتاج والإبقاء على مستويات الخفض السابقة دون تغير في آخر اجتماع له.

«تاسي» يخترق مستوى 12 ألف نقطة

عاد مؤشر السوق السعودي سريعاً فوق مستوى 12 ألف نقطة، وبعد شهر تقريباً من تنازله عنه، واستطاع أن يقفل على مستوى 12099.33 نقطة بنمو قوي بنسبة 1.4 بالمئة، أي 167.48 نقطة، لينتقل للمنطقة الخضراء قبل الدخول في الجلسات الأخيرة من هذا العام ويربح حتى نهاية الأسبوع نسبة 1 بالمئة، وكان تماسك أسعار النفط والتغيرات في الشرق الأوسط تدعم عمليات الشراء، حيث إنها ترفع مستويات التفاؤل بهدوء المنطقة خلال الفترة المقبلة، خصوصاً بعد هدنة لبنان وإسرائيل والتحولات في سورية، ما يخفض مستويات المخاطر الجيوسياسية في المنطقة ويرفع مستويات الاستثمار، خصوصاً لدى المحافظ الأجنبية في المنطقة.

واستمر الأداء الإيجابي لمؤشر السوق المالي القطري، ليسجل مكاسب كبيرة تجاوزت نسبة 1.32 بالمئة، أي 136.90 نقطة، ليقفل على مستوى 10528.65 نقطة، مقلصاً خسائره لهذا العام قبيل نهايته الى نسبة 2.79 بالمئة.

أداء إيجابي لمؤشرات الكويت

واصلت مؤشرات بورصة الكويت الرئيسية العام والأول تحقيق المكاسب، للأسبوع الثاني على التوالي وتحقيق 5 ارتفاعات أسبوعية من مجموع 6 أسابيع ماضية، وربح مؤشر السوق العام نسبة 0.57 بالمئة، أي 41.77 نقطة، ليقفل على مستوى 7331.01 نقطة ويقفز بمكاسبه لهذا العام الى نسبة 7.5 بالمئة، وكان الدعم من مكونات السوق الأول الذي ارتفع بنسبة أكبر بلغت 0.66 بالمئة، أي 51.28 نقطة، ليقفل على مستوى 7859.65 نقطة، ويصل إلى ارتفاع بنسبة 5 بالمئة لعام 2024، وفي المقابل سجل مؤشر رئيسي 50 خسارة واضحة بنسبة كبيرة 1.67 بالمئة، أي 111.08 نقطة، ليقفل على 6547.45 نقطة، ويخفض مكاسبه لهذا العام الى نسبة 19.5 بالمئة.

واستقرت متغيرات السوق حول مستوياتها السابقة، حيث إن هناك فارقاً بعدد الجلسات، وكان ارتفاع السيولة بنسبة 27.05 بالمئة والنشاط بنسبة 23 بالمئة وعدد الصفقات بذات النسبة، بينما كان فارق عدد الجلسات 25 بالمئة، أي جلسة عطلة مؤتمر رؤساء مجلس التعاون الخليجي 45 يوم الأحد بداية الشهر، وكانت تغيرات الأسهم القيادية محدودة، بينما الارتفاع الأكبر لسهمي كميفك وأصول بنسب فاقت 40 بالمئة، وبنسب مقاربة للتمدين وأسس ودلقان، بينما تراجع سهم الكوت 23 بالمئة وأثر على مؤشر السوق الرئيسي وأسهم مدينة الأعمال ويونيكاب بنسب 10 بالمئة وكانت الأكثر خسارة.

خسائر متفاوتة

وتراجع مؤشر سوق البحرين بنسبة كبيرة وأن الأكثر خسارة، حيث فقد نسبة 1.46 بالمئة، أي 29.73 نقطة، ليقفل على مستوى 2005.85 نقطة، متجها لكسر مستوى 2000 نقطة النفسي المهم في البحرين، لتتراجع مكاسبه لهذا العام إلى أدنى مستوى ويبقى على ارتفاع بنسبة 2.1 بالمئة منذ بداية العام وحتى قرب نهايته يوم الخميس الماضي.

وتعادل مؤشرا سوقي عمان ودبي الماليين من حيث نسبة الخسائر، حيث عاد مؤشر سوق عمان إلى الاتجاه الهابط مرة أخرى، وبعد أسبوع واحد فقط من الارتفاع، ليخسر خلال الأسبوع الماضي نسبة 0.56 بالمئة، أي 25.59 نقطة، ليقفل على مستوى 4545.92 نقطة ويمحو معظم مكاسبه لهذا العام التي لم يتبقّ منها سوى عُشر نقطة مئوية فقط.

وتقلصت مكاسب سوق دبي المالي الكبيرة والأفضل بين مؤشرات الأسواق العالمية والأفضل خليجيا الى نسبة 21.5 بالمئة، بعد أن سجل خسارة واضحة خلال الأسبوع الماضي كانت بنسبة 0.51 بالمئة، أي 24.82 نقطة، ليقفل على مستوى 4829.63 نقطة.

واستقر مؤشر سوق أبوظبي المالي على مستواه السابق بتغير محدود جداً كان بنسبة 0.01 بالمئة فقط، أي 1.21 نقطة، ليقفل على مستوى 9265.10 نقطة، ليبقى على خسارة بنسبة 3.2 بالمئة لهذا العام.